مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بيروت، في ٢٤ حزيران ٢٠٢١

بيان صادر عن مصرف لبنان

الموضوع : الإقراض سندا" للمادة ٩١ من قانون النقد والتسليف.

عطفا" على الموضوع والمرجع أعلاه،

وبما أن المادة ٩١ من قانون النقد والتسليف تفرض على مصرف لبنان في ظروف استثنائية الخطورة كالتي يعيشها لبنان بسبب تعثر الدولة عن دفع ديونها وبسبب الكورونا وانفجار المرفأ واستقالة الحكومة وعدم تشكيل الحكومة لفترة ١٠ اشهر، أن يمنح الحكومة القرض المطلوب منها، على أن" يقترح التدابير التي من شأنها الحد مما يكون لقرضه من عواقب اقتصادية سيئة وخاصة الحد من تأثيره على الوضع الذي اعطي فيه، على قوة النقد الشرائية الداخلية والخارجية"،

وبما أنه على ضوء احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من جهة، وحجم الطلبات المتعلقة بموضوع الدعم من جهة اخرى، واهميته على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي،

وعليه، فإن مصرف لبنان مع تأكيده على ضرورة وضع خطة واضحة وواحدة لترشيد الدعم وتأمين الاسس لاعادة النمو الآقتصادي، وفي حال اصرار الحكومة على الاقتراض وفقاً للمادة ٩١ المذكورة وبالعملات الاجنبية، ان تعمل على اقرار الإطار القانوني المناسب الذي يسمح لمصرف لبنان باستعمال السيولة المتوفرة في التوظيفات الإلزامية مع إلتزام الحكومة الصريح بإعادة أي أموال مقترضة من مصرف لبنان ضمن المهل المحددة قانونا في المادة ٩٤ من قانون النقد والتسليف، على أن تكون نسبة الفوائد محددة بحسب المادة ٩٣ من نفس القانون، بموجب عقد قرض، وان ينص العقد صراحة على ان يتم الايفاء بمعزل عن مسؤوليات الحكومة المتعلقة بقرار التوقف عن الدفع.

واذ يؤكد مصرف لبنان على ضرورة تشكيل الحكومة للبدء المباشر بخطة طريق واضحة للعموم بعدد من الاصلاحات لوضع الاسس المناسبة الكفيلة باعادة الثقة وتعافي الاقتصاد ، والتركيز على الدعم المباشر للمواطنين وترشيد الدعم.

ان مصرف لبنان، على استعداد كما فعل تاريخيا"، أن يدعم المواطن اللبناني وهو بانتظار التجاوب الحكومي.

وحدة الاعلام والعلاقات العامة